

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

قانون الشركات الجديد

بعد موافقة الرئيس الفلسطيني عليه في 2 تشرين الأول 2021، تم نشر قانون الشركات الجديد في صحيفة الوقائع الرسمية في 30 كانون الأول 2021. علماً أنه متاح حالياً على الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد الوطني.¹ يدخل القانون حيز التنفيذ بعد ثلاثة أشهر من نشره ويتعين على الشركات القائمة تصويب أوضاعها وتعديل عقودها التأسيسية ولوائحها الداخلية وفقاً للقانون الجديد في غضون سنتين من دخوله حيز التنفيذ.

يهدف القانون الجديد إلى توحيد الأنظمة ذات الصلة بالشركات في فلسطين، كما سيستبدل بصدوره قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 المعمول به في الضفة الغربية وقانون الشركات المصري رقم (19) لسنة 1930 المعمول به في قطاع غزة. لم يطرأ أي تغيير جوهري على الإطار القانوني الناظم للشركات منذ ستينيات القرن الماضي، باستثناء تعديل القانون في عام 2008 من خلال مرسوم رئاسي.² ومن أبرز التغييرات في القانون الجديد ما يلي:³

- إلغاء الحد الأدنى من متطلبات رأس المال لجميع الشركات الخاصة باستثناء شركات المساهمة العامة؛
- السماح بتسجيل الشركات المؤلفة من شخص واحد؛
- إضافة أنواع جديدة من أشكال الشركات الخاصة؛ مثل الشركة ذات المسؤولية المحدودة (LLC).
- السماح بتسجيل المنشآت العاملة من المنزل؛
- تحسين وتسهيل عمليات إنشاء وإغلاق الشركات؛
- السماح بالتسجيل الإلكتروني للشركات؛
- تعزيز آلية الإشراف على سجل الأعمال والشركات؛
- توفير حماية أفضل لصغار المساهمين من خلال وضع أحكام ناظمة لحقوق الأولوية عند إصدار أسهم جديدة؛
- استحداث أحكام جديدة بشأن أسهم الخزينة؛
- وضع أحكام جديدة لعمليات الاندماج، والتقسيم، والتصفية؛
- السماح للشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع وشركات تابعة لها في فلسطين؛
- السماح لشركات المساهمة العامة بإصدار سندات قابلة للتحويل لأسهم وخيارات الأسهم.

أشادت عدة مؤسسات، من بينها غرف التجارة واتحاد الصناعات الفلسطينية، بالقانون الذي طال انتظاره، على حين عارضته مؤسسات أخرى، من بينها نقابة المحامين وعدد من ممثلي القطاع الخاص.⁴

شهد الثامن عشر من تشرين الثاني 2021 عقد الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)⁵ جلسة نقاش بشأن القانون الجديد، حيث أعرب المشاركون عن قلقهم بشأن أحكامه معتبرينها لا تتوافق مع بيئة الأعمال الفلسطينية.⁶ على وجه الخصوص، تركز معظم النقد حول التمثيل المحدود للقطاع الخاص في عملية إعداد القانون والموافقة عليه، وأشار آخرون إلى أن المسودة التي تمت الموافقة عليها تختلف عن تلك التي كانت قيد المناقشة لسنوات، وأنه لم تعقد مشاورات كافية مع الجمهور العام أو الخبراء قبل تقديم المسودة للموافقة عليها.⁷

ازدادت صعوبة تمرير القوانين بسبب عدم فاعلية المجلس التشريعي الفلسطيني الذي تعطل بحكم الانقسام الواقع منذ عام 2007. ولا تنطبق قوانين السلطة الوطنية الفلسطينية الجديدة الصادرة بموجب مراسيم رئاسية في قطاع غزة، حيث اعتمدت حماس قانون الشركات الخاص بها في عام 2012.⁸

النشرة 184

كانون الثاني 2022

التقارير الرئيسية

وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.7% خلال عام 2021، مما يشير إلى انتعاش تدريجي لنشاط الأعمال.

شهدت الأشهر الأخيرة مشاركة مكثفة للسلطة الوطنية الفلسطينية في فعاليات ومحافل إقليمية ودولية بغية الحصول على دعم لمساعدتها الرامية لتطوير البنى التحتية

شهد كانون الأول 2021 توقيع فلسطين والأردن تسع اتفاقيات بهدف تدعيم التعاون الاقتصادي بين البلدين

ارتفع مؤشر القدس إلى 608.5 نقطة في آخر يوم تداول للأسهم في شهر كانون أول 2021، ليسجل بذلك ارتفاعاً بنحو 1.4% عن الشهر الماضي

1 <http://www.met.gov.ps/Lows.aspx>
2 <http://www.mas.ps/files/server/2014111133138.pdf>
3 <https://bit.ly/3JSX6Zep> <https://bit.ly/3531R2k> <https://www.wattan.net/ar/news/352802.html>
4 <https://bit.ly/31aw440>
5 <https://bit.ly/3FyNYp6>
6 <https://www.aman-palestine.org/activities/16221.html>
7 المصدر السابق.
8 <https://www.mas.ps/files/server/20141911185010-1.pdf>

أداء الاقتصاد الفلسطيني في عام 2021، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022

شهد عام 2021 تراجعاً في عدد الإصابات الجديدة بفيروس كورونا بالإضافة إلى إحراز تقدّم على صعيد حملات التطعيم؛ ما سمح بتخفيف إجراءات الإغلاق وأدى إلى تعافٍ تدريجيٍّ للأنشطة الاقتصادية. سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مقاساً بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2015) ارتفاعاً بنحو 6.7% خلال عام 2021، حيث ارتفع الاستهلاك الإجمالي بنحو 5.75% وازداد الاستثمار الكلي بنحو 11.1% وذلك وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ظهر أثر التعافي في القيمة المضافة لمُعظم الأنشطة الاقتصادية، حيث سجّل نشاط الإنشاءات ارتفاعاً بنحو 8%، كما نما كل من نشاط الصناعة بنحو 7% ونشاط الخدمات بنحو 4%. علاوة على ما سبق، ارتفع عدد العاملين والعاملات من 886,000 في عام 2020 إلى 925,000 عامل/عاملة عام 2021.

لم يكن هذا التعافي كافياً لإعادة النشاط الاقتصادي لما كان عليه قبل الجائحة، أو حتّى التعويض عن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الذي شهده عام 2020 (بنسبة قاربت 12%). فرغم ازدياد عدد العاملين والعاملات، لا سيّما في الضمّة الغربيّة، ارتفع معدّل البطالة في فلسطين من 27.2% عام 2020 إلى 27.8% عام 2021، إذ فاق عدد الباحثين والباحثات عن عمل عدد الوظائف المتاحة. كما ظهر تفاوت في نسب التعافي الاقتصادي في مختلف القطاعات والمناطق؛ ما يُدلل على بعض الآثار العميقة التي خلّفتها الجائحة. على سبيل المثال، انخفضت القيمة المضافة للنشاط الزراعي بنحو 3%، مما يشير إلى تداعيات خطيرة على صعيد الأمن الغذائي. ولا يزال قطاع السياحة ينتظر فرصة للتعافي عقب ضربة أخرى مع تعطّل موسم أعياد الميلاد المجيد جرّاء موجة المتحور أوميكرون الأخيرة، كذلك، بقي اقتصاد قطاع غزّة شبه راكد متأثراً بالعدوان الذي استمرّ أحد عشر يوماً في أيّار/مايو 2021، عدا عن معدّل البطالة الذي وصل نحو 51% في القطاع خلال الأشهر التسعة الأوائل من عام 2021.

يُضاف لما سبق الاقتطاعات الإضافية التي خصمتها الحكومة الإسرائيليّة من إيرادات المقاصّة، والتراجع الإضافي في مستويات مساعدات الدول المانحة، مما فاقم الأزمة الماليّة للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة،¹⁰ حيث بلغ الدين العام 3.8 مليار دولار أمريكيّ في العام 2021، مُسجلاً زيادةً بنحو 4% عمّا كان عليه عام 2020.

التنبؤات الاقتصادية لعام 2022

من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي عام 2022 مع ضعف أثر القاعدة المنخفضة ومحدودية مصادر النمو جرّاء استمرار القيود على الحركة، والوصول، والتجارة. نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التنبؤات الاقتصادية لعام 2022 ضمن ثلاثة سيناريوهات تعكس إلى حد كبير أفضل وأسوأ تطورات ممكنة وواقعية للاقتصاد الفلسطيني خلال العام المقبل.

- **سيناريو الأساس:** يفترض هذا السيناريو احتواء فيروس كورونا ومواصلة التقدّم في حملات التطعيم على غرار ما شهده عام 2021. في المقابل، لا يفترض هذا السيناريو أي تقدّم في الحالة السياسيّة الداخليّة أو العلاقات الدبلوماسية الخارجيّة، كما ويفترض مواصلة إسرائيل سياسة الاقتطاع من إيرادات المقاصّة. كذلك، فإنّه لا يرى أي زيادة ملموسة في المساعدات الخارجيّة.
- **السيناريو المتفائل:** يفترض هذا السيناريو تحسّن الحالة السياسيّة والاقتصاديّة إثر تقدّم في ملف المصالحة الفلسطينيّة، والمضي في التّحضيرات لإجراء انتخابات تشريعيّة ورئاسيّة في فلسطين. كما ويفترض هذا السيناريو عودة الدّعم الماليّ الأمريكيّ لمستويات ما قبل عام 2019، وزيادة في دعم الموازنة وفي الإيرادات العامّة، عدا عن تخفيف القيود الإسرائيليّة على الحركة والتجارة.
- **السيناريو المتشائم:** يفترض تسارع تفشّي فيروس كورونا وفرض تدابير جديدة لاحتواء الأزمة، عدا عن تصادم الحالة السياسيّة وتجميد تحويل إيرادات المقاصّة كلياً أو جزئياً. كما ويفترض انخفاض عدد تصاريح العمال في إسرائيل وتراجع دعم الدول المانحة واتساع التهرب الضريبي.

جدير بالذكر أنّ تنبؤات سلّطة التّقد الفلسطينيّة تُحاكي إلى حد كبير توقعات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من حيث اتجاه الأداء الاقتصادي المحتمل وحجمه. كما يتقارب المصدران على نطاق التوقعات للناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة. تشير تنبؤات سلّطة التّقد الفلسطينيّة لزيادة أعلى في الناتج المحلي الحقيقي حسب سيناريو الأساس، وذلك بناءً على توقعاتها بزيادة أكبر في الاستثمار وزيادة أبطأ في الواردات مقارنة بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. علاوة على ذلك، فإنّ النطاق بين السيناريو الأسوأ والأفضل حسب تنبؤات سلّطة التّقد الفلسطينيّة أضيق من النطاق الفلسطيني، بشكل رئيس، يعكس الاختلاف في التقديرات استخدام نماذج تنبؤ وفرضيات مختلفة من قبل المؤسّستين.

الجدول رقم 1: النتائج الفعلية في عام 2021 والتنبؤات الاقتصادية لعام 2022

السيناريو	التنبؤات الاقتصادية لعام 2022				التقديرات		النتائج	
	السيناريو المتفائل	السيناريو المتفائل	السيناريو المتفائل	السيناريو المتفائل	التقديرات الأولية	النتائج الفعلية	المؤشر/السنة	
المؤشر/السنة	السيناريو المتفائل	السيناريو المتفائل	السيناريو المتفائل	السيناريو المتفائل	2021	2020		
الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات الأمريكية)	14,570	15,809	16,525	15,232	15,355	14,973.3	14,037.4	
معدل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-2.3	-2.7	6.7	10.4	2.8	2.5	6.7	
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	2,871	2,891	3,141	3,279	3,023	3,047	3,042.5	
معدل البطالة (%)	28.1	29.2	24.2	27.0	26.5	27.4	27.8	
معدل التغيير في حجم الاستهلاك الكلي (%)	-1.9	-0.5	5.0	6.6	2.1	2.0	5.7	
معدل التغيير في حجم الاستثمار الكلي (%)	-2.2	-7.5	16.0	10.3	10.8	7.9	11.1	
معدل التغيير في عجز الميزان التجاري (%)	-4.1	0.9	4.6	-1.6	2.9	4.6	6.7	
معدل التغيير في حجم الصادرات (%)	-2.0	-1.6	5.3	12.7	1.8	7.5	14.4	
معدل التغيير في حجم الواردات (%)	-3.4	0.1	4.8	3.3	2.6	5.6	9.2	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلّطة التّقد الفلسطينيّة¹¹

التعاون لتطوير البنية التحتية

شهدت الأشهر الأخيرة مشاركة مكثّفة للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في فعاليات ومحافل إقليمية ودوليّة بغية الحصول على دعم لمساعدتها الرامية لتطوير البنية التحتية. تأتي هذه الجهود وسط آمال بأن تُثمر عودة الإدارة الأمريكيّة للمشهد السياسي في زيادة مساعدات الدول المانحة وتخفيف وطأة القيود الإسرائيليّة على الاقتصاد الفلسطيني. يُذكر أنّ مشاريع تطوير البنية التحتية ممولة بالعادة من الدول المانحة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكيّة الممول الرئيسيّ لمثل هذه المشاريع قبيل وقف مساعداتها في عهد إدارة ترامب.

شهد الرّابع عشر من كانون الأوّل 2021، أولى المحادثات الاقتصاديّة بين مسؤولين/ات أمريكيين/ات وفلسطينيين/ات منذ خمسة أعوام.¹² تشكّل هذه المحادثات الثنائيّة إعادة فتح قنوات الحوار الاقتصادي الأمريكيّ-الفلسطيني عقب قطعها عام 2017. ناقش المسؤولون الأمريكيون والفلسطينيون تطوير البنية التحتية، والوصول إلى الأسواق الأمريكيّة، والتشريعات الأمريكيّة، والتجارة الحرّة، وقضايا ماليّة، ومبادرات بيئية وأخرى متصلة بالطاقة المتجدّدة، فضلاً عن جزئيّة تشبيك الأعمال التجاريّة الفلسطينيّة والأمريكّيّة، ومعالجة العقبات التي تعترض التنمية الاقتصاديّة الفلسطينيّة.

الطاقة

شهد الأسبوع الأوّل من كانون الأوّل 2021 لقاءً وزير الطّاقة والموارد الطبيعيّة الفلسطيني مع ممثلين عن الاتحاد الأوروبي لمناقشة آليات تمويل

التعاون الاقتصادي مع الأردن

شهد كانون الأول 2021 توقيع فلسطين والأردن تسع اتفاقيات بهدف تدعيم التعاون الاقتصادي بين البلدين. تشمل هذه الاتفاقيات خطة لتوريد المنتجات النفطية الأردنية لتلبية حوالي 15% من احتياجات السوق الفلسطيني، وإطلاق الشركة الفلسطينية الأردنية للتسويق الزراعي، وبناء منطقة تجارة حرة، عدا عن زيادة حجم التجارة بين الأردن وفلسطين.²²

بهذا الخصوص، صرح وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني، خالد العسيلي، بأن البلدين يطمحان من خلال هذه الاتفاقيات إلى زيادة قيمة التجارة السنوية بينهما من 200 مليون دولار أمريكي كما في العام 2020 (بواقع 152 مليون دولار صادرات أردنية و50.5 مليون دولار صادرات فلسطينية) إلى مليار دولار أمريكي.²³ في ظل الخطط الجديدة، سترتفع الصادرات الأردنية إلى فلسطين إلى 730 مليون دولار سنويا، بواقع 500 مليون دولار أمريكي صادرات مميزة النفاذ إلى السوق الفلسطينية معفاة من الرسوم الجمركية شريطة تليتها للمتطلبات الفلسطينية، و230 مليون دولار صادرات معفاة من الجمارك شريطة تلبية المتطلبات الإسرائيلية.²⁴

تجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقيات ليست المحاولة الأولى لتوسيع التجارة بين البلدين. بين عامي 2014 و2018، ضاعف برنامج تيسير التجارة «من الباب إلى الباب» حجم البضائع المعالجة عبر جسر اللنبي من 32 ألف شاحنة إلى أكثر من 64 ألف شاحنة.²⁵ إلا أن محاولات تكثيف العلاقات التجارية الأردنية الفلسطينية شهدت ركودا في السنوات الأخيرة. ففي عام 2018، اتفق البلدان على زيادة صادرات الأردن إلى فلسطين من مستواها عام 2017- البالغ 230 مليون دولارا- إلى 500 مليون دولار، وهو هدف لم يتحقق بعد.²⁶

يمكن تفسير محدودية التقدم المحرز على صعيد زيادة التجارة بين البلدين رغم كل ما بذلته من جهود على مدار سنوات عديدة بالقيود والمحددات الإسرائيلية على المعابر والتي تحد وتقيّد العلاقات التجارية الفلسطينية. وعليه، فإن نجاح مثل هذه الخطط الطموحة مرهون بتعاون إسرائيل، بما في ذلك إقدام الأخيرة على توسيع الأوقات المخصصة للحركة التجارية على الحدود، وتسريع التخليص الأمني والجمركي، فضلا عن توسيع قائمة البضائع التي يمكن للفلسطينيين استيرادها من دول أخرى.

شهدت الآونة الأخيرة بعض المؤشرات الإيجابية على هذا الصعيد، حيث تنظر إسرائيل في استبدال نظام النقل بالتعاقب (Back to Back) المستخدم حاليا لنقل البضائع بين الضفة الغربية والأردن بنظام آخر باستخدام الحاويات. على الرغم من الجهود التي بذلها بعض الوسطاء الدوليين، مثل مكتب الرباعية الدولية، على هذا المشروع منذ أكثر من عشر سنوات ورغم محدودية النتائج والتقدم حتى الآن، إلا أنه بدءا من كانون الثاني 2022، سيُشرع ببرنامج تجريبي مدته ثلاثة أشهر لشحن الصادرات الفلسطينية بواسطة الحاويات.²⁷ من المتوقع أن يؤدي النقل بالحاويات إلى خفض التكاليف للتجار والمستهلكين، مما سيؤثر إيجابيا على التدفقات التجارية.²⁸

التداول في شهر كانون الأول

ارتفع مؤشر القدس إلى 608.5 نقطة في آخر يوم تداول للأسهم في شهر كانون أول 2021، ليسجل بذلك ارتفاعا بنحو 1.4% عن الشهر الماضي.²⁹ وشهد شهر تشرين الأول تداول 15.3 مليون سهم بقيمة 29.2 مليون دولار، مسجلا انخفاضا بنحو 47.9% في العدد و61.9% في قيمة الأسهم المتداولة.

على أساس سنوي، سجل مؤشر القدس زيادة بنحو 29.1% مقارنة بما كان عليه في آخر يوم تداول في عام 2020.³⁰ تم تداول ما مجموعه 201 مليون سهم في العام 2021، بلغت قيمتها الإجمالية 419 مليون دولار أمريكي، هذا يشكل زيادة كبيرة في حجم (132.8%) وقيمة (120.3%) الأسهم المتداولة مقارنة بالقاعدة المتدنية في عام 2020؛ ما يعكس انتعاش نشاط الأعمال نتيجة تخفيف حدة التدابير المتعلقة بفيروس كورونا.

برامج الطاقة الرهانة والمستقبلية في فلسطين.¹³ صرح ممثلو الاتحاد الأوروبي بدورهم بأنه تم خطط لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، بما في ذلك التحول عن واردات الطاقة من إسرائيل نحو الإنتاج المحلي والواردات من شركاء إقليميين مثل الأردن ومصر.

برزت هذه التطورات إثر تعهد رئيس الوزراء محمد اشتية بتزويد جميع المدارس والمباني العامة بالطاقة الشمسية، بناءً على التقدم الذي أحرزته الحكومة بتزويد 600 مدرسة بالطاقة الشمسية.¹⁴ كما وأعلن عن خطة الحكومة للاستثمار في محطة لتوليد الكهرباء باستخدام النفايات الصلبة في مكب زهرة الفنجان.

علاوة على ذلك، تشمل مشاريع الطاقة الرهانة في فلسطين الاتفاقية المبرمة مؤخرا مع اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، لتوفير الغاز (بدلا من السولار) لتشغيل محطة الكهرباء الوحيدة بقطاع غزة.¹⁵ حيث ستمول اللجنة القطرية إنشاء خط الغاز من الشركة الموردة إلى حدود قطاع غزة بتكلفة 60 مليون دولار.

بلغت إمدادات الكهرباء في عام 2019 نحو 7,060 غيغاواط بالساعة، منها 88.5% مستوردة من شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية، وكميات ضئيلة جدا من مصر والأردن بسبب ضعف الربط الكهربائي.¹⁶ تنتج شركة الكهرباء الفلسطينية حوالي 590 غيغاواط/ساعة وتولد مشاريع الطاقة المتجددة والمولدات الخاصة حوالي 220 غيغاواط/ساعة. علما أن نحو 13.3% من الكهرباء المستوردة يذهب كفاقد قبل أن يصل إلى المستهلك النهائي، الأمر الذي يشكل مؤشرا قويا على تداعي الشبكة وعدم كفاية الاستثمار في إصلاحها وتحديثها. في إسرائيل، تظهر الأرقام الأخيرة خسارة في النقل والتوزيع بنسبة 2.9% فقط.¹⁷

من المتوقع أن يصل استهلاك الكهرباء في فلسطين إلى 9071 غيغاواط/ساعة بحلول عام 2030.¹⁸ سيسفر ذلك عن زيادة الاعتماد على الطاقة المستوردة إذا لم يتم إنشاء مشاريع جديدة ذات سعة عالية لتوليد الطاقة، على أن تكون هذه المشاريع قادرة على تأمين التدفق المستمر للمدخلات الضرورية للتشغيل. تشكل الطاقة المتجددة، لا سيما الطاقة الشمسية، المصدر الوحيد المستقل للطاقة الذي يمكن أن يقلل اعتماد الفلسطينيين والفلسطينيات على إسرائيل في الطاقة، عدا عن تقليل فاتورة استيراد الوقود؛ كما وأنه يمثل الحل الأكثر جاذبية على المدى القصير على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. ومع ذلك، فإن هذا الاستثمار يستلزم أيضا تطوير البنية التحتية لتعزيز الترابط الكهربائي وشبكة النقل، فضلا عن الوصول إلى الأراضي في المنطقة المسماة «ج» لبناء محطات جديدة، وكلاهما يتطلب موافقة إسرائيل.

الاتصالات

في 26 كانون الأول 2021، شارك وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، إسحق سدر، في اجتماع مجلس وزراء لإتصالات والمعلومات العرب.¹⁹ وتطرق سدر، في كلمته، إلى التدابير اللازمة لضمان القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين، بما يشمل تشغيل الجيلين الرابع والخامس، ودعا أيضا للحصول على الدعم العربي لتحقيق هذه الأهداف.

في حين حصلت فلسطين على موافقة إسرائيل لتشغيل خدمات الجيل الرابع من الإنترنت في آب 2021، يُرجح أن تستغرق عملية التنفيذ سنة أخرى لبناء الشبكة ولكي تتمكن شركات الاتصالات من تطوير تقنياتها القديمة.²⁰ تجدر الإشارة إلى أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عانى من خسائر كبيرة جراء القيود الإسرائيلية على الترددات، تقدّر ما بين 436 مليون و1.5 مليار دولار أمريكي كإيرادات محتملة ضائعة. من المتوقع استمرار القيود والمحددات على القطاع مما سيثبت تطوره مقارنة بنظيره في إسرائيل، والتي باشرت بتشغيل خدمات الجيل الخامس عام 2020.²¹

<https://bnews.ps/ar/node/17872> 22

<https://bit.ly/3fDZSDH> 23

<https://english.wafa.ps/Pages/Details/127105> 24

<https://bit.ly/3Ai211h> 25

<https://bit.ly/3fyrmdM> 26

<https://bit.ly/3ldC2uL> 27

<https://bit.ly/3FRDL05> 28

<https://bit.ly/3rjFw6> 29

<https://bit.ly/3e074q> 30

<https://bnews.ps/ar/node/17834> 13

<https://bnews.ps/ar/node/17838> 14

<https://bnews.ps/ar/node/17955> 15

<https://bit.ly/3AdhYWI> 16

<https://bit.ly/3r08H0F> 17

<https://bit.ly/3GRQdXj> 18

<https://bnews.ps/ar/node/17956> 19

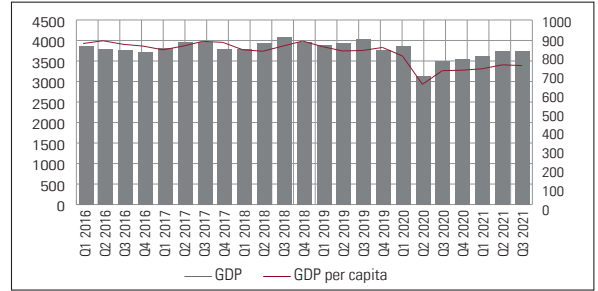
<https://bit.ly/3lhrb32> 20

<https://bit.ly/32a6qH4> 21

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

النمو

إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الثالث 2021

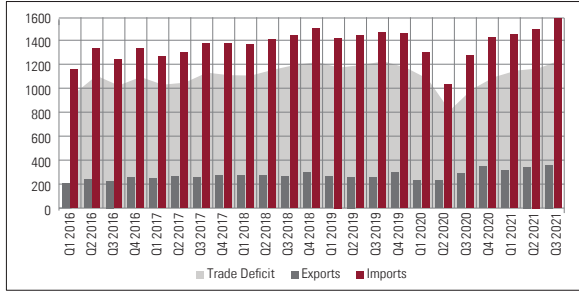


الناتج الإجمالي المحلي (الربع الثالث 2021): 3,738.8 مليون دولار

الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الثالث 2021): 758.9 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التجارة

الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2016 – الربع الثالث 2021

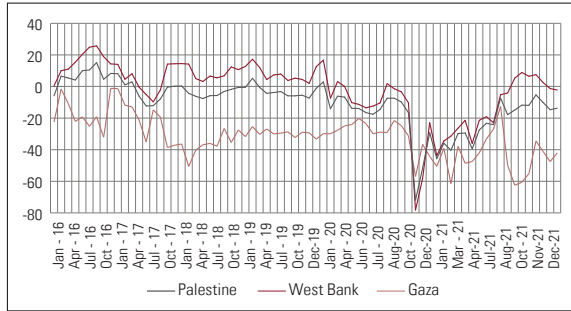


الواردات (الربع الثالث 2021): 1,578.1 مليون دولار

الصادرات (الربع الثالث 2021): 359.6 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2016 – كانون الأول 2021

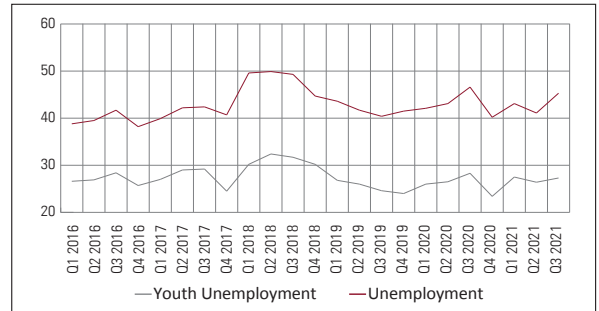


الضفة الغربية (كانون الأول 2021): -2.2
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

فلسطين (كانون الأول 2021): -13.7
غزة (كانون الأول 2021): -42

البطالة

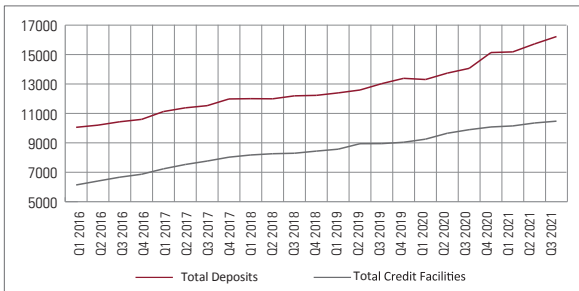
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2016 – الربع الثالث 2021



معدل البطالة (الربع الثالث 2021): 27.3%
معدل بطالة الشباب (الربع الثالث 2021): 45.3%
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

القطاع المصرفي

التسهيلات والودائع في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2016 – الربع الثالث 2021

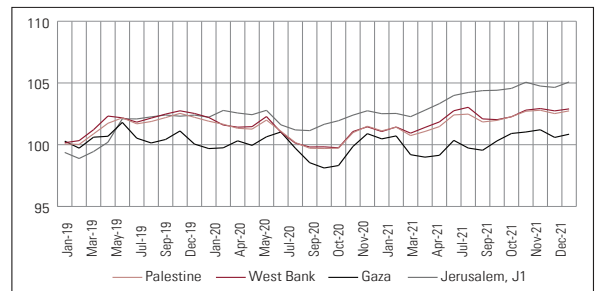


مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الثالث 2020): 10,473.70 مليون دولار

مجموع الودائع (الربع الثالث 2020): 16,224.6 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2018)، كانون الثاني 2019 – كانون الأول 2021



الضفة الغربية (كانون الأول 2021): 102.9
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

فلسطين (كانون الأول 2021): 102.74
غزة (كانون الأول 2021): 100.85



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست.

يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org